الأحاديث الواردة في الجوابات عن استفهام الآيات
دراسة حديثية

د٠ عادل بن سعد المطرفي(*)

الملخص

يعتني هذا البحث بجمع الأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة في الآيات التي جاءت بصيغة الاستفهام ووقع الجواب عن هذا الاستفهام في تلك الأحاديث، كما عني البحث بدراسة هذه الأحاديث دراسة حديثية بتخريجها ونقدها، وقد بلغت الآيات التي وردت فيها أحاديث سبع آيات، وبلغت الأحاديث المرفوعة الواردة في تلك الآيات ثمانية، بينما بلغت الآثار الموقوفة على الصحابة ستة، وقد ظهر من خلال الدراسة أنه لا يثبت في هذا الباب حديث مرفوع، أما الآثار الموقوفة فالتصحيح في بعضها محتمل، كما هو مفصل في الدراسة.

(*) الأستاذ المشارك بقسم السنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية.

abstract

This research is concerned with collecting hadiths and narrations about the Companions mentioned in the verses that came in the form of an interrogative, and the answer to this question occurred in those hadiths. The research also concerned itself with studying these hadiths in a hadith study by graduating and criticizing them. The verses in which the hadiths were mentioned reached seven verses, and the raised hadiths mentioned in These verses are eight, while the authenticated narrations on the Companions are six. It has been shown through the study that there is no traceable hadith in this section proven, but as for the authenticated narrations, correction in some of them is possible, as detailed in the study.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

فإن الأذكار والأدعية الواردة في النصوص الشرعية قد تعددت صنفوها من جهة ألفاظها، ومحلها، ووقتها، وكذا حكمها وجوبا وندبا، وأعظمها ما كان محله الصلاة، يقرأه المصلي داخلها، ويردده في مواضعها، مما جاء منصوصا عليه بلفظه، ومعيّنا في محله ومناسبته، فإن الصلاة مناجاة بين العبد وربه، يتوجه فيها الخطاب من الله عز وجل للعبد، ومن العبد له سبحانه وتعالى، ابتداء وكذا جوابا وامتثالا.

وإن من تلك الأنواع ما يرتبط بآية قرآنية يقال امتثالا لها عند قراءتها أو سماعها، فمنها ما يقوله قارئ القرآن عند مجيء آية رحمة، أو عذاب، أو تنزيه، ومنها ما يقوله قارئ القرآن عند ورود أمر بتسبيح ونحوه، ومنها ما يقوله قارئ القرآن في خصوص آيات قرآنية معينة كخاتمة سورة البقرة.

ومن تلك المعاني أيضا ما يقوله قارئ القرآن عند مجيء آية تضمنت استفهاما، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠].

وفي هذه الأخيرة يكون هذا الاستفهام في مقام الخطاب الذي ينتظر جوابا، ولذلك جاءت الأحاديث المروية هنا بما يقال جوابا عنه.

وقد اخترت البحث في هذا المعنى الأخير، وهو ما يتعلق بالجواب عما يرد في الآيات الاستفهامية، وذلك لورود عدد من الأحاديث التي تحتاج بحثًا، وبعضها محل اختلاف في تصحيحها، عدا أن ما يجاب به عن تلك الآيات قد يُقرأ داخل الصلاة، خاصة المفروضة، وفي هذا حصل اختلاف بين أهل العلم سلفا وخلفا، فمن أهل العلم من منعه في الفرض، أو للإمام، بل عدّه بعضهم من المحدثات لعدم وروده ونقله، ومنهم من يقول بكراهته على تفاصيل مبسوطة في كتب الفقه. (١)

فنظرا لتعلق المسألة بالصلاة، رغبت أن أقرّب القول فيها ببحث أهم أدلتها، وهي الأحاديث الواردة، وأساله سبحانه العون والتوفيق.

مشكلة البحث:

يمكن إجمال المشكلة في الآتي:

-ما الأحاديث والآثار الموقوفة الواردة جوابا عن الآيات الاستفهامية؟

-ما درجة صحة الأحاديث والآثار الواردة؟

أهداف البحث:

أ-تتبع الأحاديث والآثار الواردة في الجواب عن الآيات الاستفهامية وجمعها.

ب-البحث في صحة الأحاديث والآثار الواردة.

ومن خلال هذا يتبين أهمية البحث، ببيان الموقف مما يمر بقارئ القرآن وسامعه حين تمر به جملة من تلك الآيات بدءا من مشروعية الجواب عنها،

(١) الأم للشافعي (٤٠٤/٨)، الفروع لابن مفلح (٢٧١/٢)، البناية شرح الهداية للعيني (٣٧٨/٢)، فتح القدير لابن الهمام (٣٤٢/١)، حاشية ابن عابدين (٢٦٧/١).

وكيفية الإجابة باتباع الألفاظ الواردة، وكل ذلك يؤسس مشروعيته أولا على معرفة تلك الأحاديث وصحتها.

عدا أن البحث بعد تمييز ما ورد من الأحاديث صحة وضعفا يمده الباحث الفقهي إلى مسائل متعددة تؤخذ من هذه الأحاديث، بدءا من حكم الإجابة، فإن النصوص تعددت في الأمر بها أو إباحتها، وهل يجيب جهرا أو سرا، وهل يفرّق بين الصلاة وخارجها، أو أن يكون القارئ إماما في الصلاة أو مأموما أو منفردا، والفرق بين الفريضة والنافلة، وغيره مما يكون محل البحث الفقهي، معتمدا على ضبط ألفاظ ما ورد، وتمييز صحيحه من ضعيفه.

حدود البحث:

جمع الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة على الصحابة فيما ورد من الإجابات عن الآيات الاستفهامية، مثل قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٨، ٥٩] وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠].

فالأحاديث المروية في هذه الآيات تضمنت جوابا عن الاستفهام الوارد فيها يقال عند قراءتها، ويخرج من ذلك ما كان تفسيرا للآية وليس جوابا عنها، كما في حديث صالح بن مسمار، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[الانفطار:٦] فقال: «جهله».(١)

منهج البحث:

سأتبع المنهج الاستقرائي النقدي، وذلك باستقراء مادته من كتب الصحاح، والسنن، والمسانيد، والتفسير، وكتب التخريج، ثم النظر في أسانيد هذه الروايات في الموضوع ونقدها بمنهج المحدثين لمعرفة ما يصح منها وما لا يصح.

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٩٥).

إجراءات البحث:

أولا: الترتيب

أ-رتبت الآيات حسب ورودها في المصحف مبتدئا بسورة البقرة وصولا لآخر المصحف.

ب-بدأت في كل آية بالآثار المرفوعة ولو مرسلة، ثم الآثار الموقوفة.

ثنايا: التخريج والدراسة:

أ-أخرج الأحاديث والآثار على المدار، وإن احتجت ذكر من دون المدار كالحاجة لعرض الاختلاف عليه، فأذكر الرواة دونه، مع بيان فروق في المتن المؤثرة.

ب-بدأت في التخريج بأصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المعهود، ثم مسند أحمد، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

ج-أكتفي بذكر اسم المصنف دون كتابه إذا كان مشهورا، واسم المصدر حين يتعدد ذكر المؤلف في المتابعة الواحدة، أو لا يكون مشهورا، فأقول: أخرجه البخاري بدون ذكر "الصحيح" فإن أخرجه في كتاب آخر سميته، وهكذا في بقية المصادر المشهورة.

د-أكتفي عند الإحالة إلى المصادر برقم الحديث إن كان المصدر مرقما، أو بالجزء والصفحة إن كان غير مرقم.

هـ-إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث، فإنيِّ أؤخره إلى "الحكم على الحديث"، ليكون نقد الأئمة للحديث مجموعًا في موضع واحد.

ثالثا: تراجم الرواة:

أترجم للرواة حسب الحاجة، وتكون الترجمة على التوسع والاقتضاب وما بينهما حسب أثر الراوي في الدراسة.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وسبعة مطالب

المقدمة: وفيها التعريف بالموضوع، ومشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وخطة البحث.

ثم جاء البحث في سبعة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ .

المطلب الثاني: ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ .

المطلب الثالث: ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ .

المطلب الرابع: ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾

المطلب الخامس: ما ورد في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ .

المطلب السادس: ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ .

المطلب السابع: ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ .

تمهيد

قد اعتنت كتب الأذكار، وكتب فضائل القرآن وآداب حملته، وكتب السنن بعقد الأبواب والتراجم لهذا النوع، والتعليق على الأحاديث التي تورد، فمن ذلك قول أبي عبيد (ت٢٢٤هـ) مبوبا على بعض ما ورد في كتابه "فضائل القرآن" بقوله: «باب ما يستحب لقارئ القرآن من الجواب عند الآية والشهادة لها»، [١] وبوّب أبو داود في "السنن" (ت٢٧٥هـ) : «باب الدعاء في الصلاة»،[٢] وذكر تحته أحاديث من نوع الإجابة، كذا بوّب أبو بكر السُّني (ت ٣٦٤هـ) في كتابه "عمل اليوم والليلة" بقوله: «ما يقول إذا أتى على آخر لا أقسم، والمرسلات، والتين».[٣] وبوّب المستغفري (ت٤٣٢هـ) في كتابه "فضائل القرآن" على بعض ما ورد بقوله: «باب ما يستحب للقارئ من الجواب والشهادة»[٤].

وبوّب البيهقي (ت٤٥٨هـ) في "شعب الإيمان" بقوله: «فصل في الاعتراف لله تعالى بما يخبر به عن نفسه»،[٥] وبوّب في كتابه الآخر "السنن" بقوله: «باب الوقوف عند آية الرحمة وآية العذاب وآية التسبيح».[٦]

كما يعقد القرطبي صاحب التفسير (ت ٦٧١هـ) في كتابه "التذكار في أفضل الأذكار من القرآن الكريم" بابًا كاملا، عنون له بقوله: «الباب الثالث والثلاثون:

---

(١) فضائل القرآن (٣١٨/١).
(٢) السنن (١٥٨/٢).
(٣) عمل اليوم والليلة (٤٩٠/١).
(٤) فضائل القرآن (١٧٣/١).
(٥) شعب الإيمان (٤٣٩/٣).
(٦) السنن الكبرى (٤٤٩/٤).

في الآداب التي تلزم حامل القرآن وقارئه من التعظيم للقرآن وحرمته». ثم قال: «ومنها: أن يعترف لله عز وجل بما عبّر به عن نفسه»[١] وذكر بعض الآيات الاستفهامية كآية الحديد والمرسلات والتين. [٢]

وقد اعتنوا بعد إيراد هذه التراجم بالكلام عن المعاني والأحكام، والغرض من الاستفهام، حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عن شيء لم يتقدم به علم حتى يحصل العلم به، وهذا النوع في القرآن كثيرٌ،[٣] وقد يأتي الاستفهام مع علم المستفهم بالشيء، وهذا الأخير هو مادة هذا البحث، ولهذا للاستفهام بالمعنى الأخير أغراض متعددة، فمن أهمها، وهو ما تدور عليه الآيات التي وردت فيها الأحاديث:

-التقرير

كقوله تعالى ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء:٦٢].

وأكثر الآيات في البحث من هذا النوع، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١] .

-الإنكار.

كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الإسراء:٤٠].

---

(١) التذكار في أفضل الأذكار من القرآن الكريم (ص١٤٧).

(٢) التذكار في أفضل الأذكار من القرآن الكريم للقرطبي (ص/١٣١). وينظر: الأذكار للنووي (ص٧٥).

(٣) ينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم (ص/٢٣٧)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (٤٨/٤).

ومن آيات بحثنا في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠].

كما يأتي أيضا للمبالغة في الاستحقار، كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر:٢٤].

وكذا يأتي للمبالغة في التعظيم، كقوله تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل:٦٠] أو المبالغة في بيان الخساسة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء:٦٦] (١).

والمقصود النظر للغرض حتى يمكن إلحاق غيره به، فإن الأحاديث الواردة في هذا البحث هي في عدد من تلك الآيات الاستفهامية، وتبقى آيات أخرى لم أقف فيها على خبر نبوي أو أثر صحابي في الجواب عنها، وما لم أقف فيه على شيء يأتي على نوعين:

الأول: نوع ورد في مثله حديث، كآية ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، فهذه الآية وردت في موضعين من القرآن، الأول في سورة الأعراف الآية (١٨٥)، والأخرى في سورة المرسلات الآية (٥٠)، والحديث الوارد (وهو حديث أبي هريرة) هو في آية سورة المرسلات-كما سيأتي-.

والنوع الآخر: آيات استفهام لم يرد فيه حديث أو أثر، كقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥] وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ

(١) ينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم (ص/٢٣٤-٢٣٦)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (٣/٤٣٤-٤٤٩).

أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل:٦٠] وقوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين:٣٦].

والظاهر من كلام أهل العلم أن الحكم يسري على ما لم يرد فيه نص إن كان في معناه، فإنهم أطلقوا في بعض الأنواع من غير تعيين بمواضع، قال الشافعي: «وأحب إذا قرأ آية رحمة أن يسأل أو آية عذاب أن يستعيذ، وبلغنا عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك في صلاته».[١] وإلى هذا ذهب عامة العلماء والفقهاء.[٢]

**

(١) ينظر: مختصر المزني (١٠٩/٨).

(٢) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (٣١٨/١)، المغني لابن قدامة (٤٥٨/٢)، الفروع لابن مفلح (٢٧١/٢)، النوادر والزيادات لأبي زيد القيرواني (١٩٣/١)، مختصر قيام الليل لمحمد المروزي (ص١٤١)، السنن الكبرى للبيهقي (٤٤٩/٤)، البناية شرح الهداية للعيني (٣٧٧/٢).

المطلب الأول: ما ورد في قوله تعالى:

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]٣

ورد فيها حديثان مرفوعان: جابر ﷺ، وابن عمر ﷺ، وأثر موقوف: عن ابن عباس ﷺ.

حديث جابر ﷺ

عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الجِنِّ لَيْلَةَ الجِنِّ فَكَانُوا أَحْسَنَ مَرْدُودًا مِنْكُمْ، كُنْتُ كُلَّمَا أَتَيْتُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] قَالُوا: لاَ بِشَيْءٍ مِنْ نِعَمِكَ رَبَّنَا نُكَذِّبُ فَلَكَ الحَمْدُ».

* أخرجه الترمذي في السنن (٣٢٩١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (١١٠٦)، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (٦٩)، والحكيم الترمذي في النوادر (٩٣٨)، والإسماعيلي في المعجم (٢٥)، والحاكم في المستدرك (٣٧٦٦)، والمستغفري في فضائل القرآن (٩٣٣، ٩٣٤)، [1] وابن عدي في الكامل (١٧٩/٤)، وأبو الشيخ في الطبقات (٣: ٩٠)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١: ٢٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٦٤، ٤١٠٣)، ودلائل النبوة (٢٣٢/٢)، وابن عساكر في المعجم (٨٢)، وفي تاريخ دمشق (٥: ٣٨٠، ٣٨١) (٦: ٧٢،

(١) سقط من إسناد المستغفري في الموضع الأول (الوليد بن مسلم) وعلق عليه المستغفري بقوله: هكذا كان هذا الحديث في أصل القاضي (شيخ المستغفري): هشام بن عمار، حَدَّثَنَا زهير بن محمد، وبينهما في هذا الحديث الوليد بن مسلم الدمشقي، أراه سقط من كتابه هكذا حدث الناس بهذا الحديث.

٣٦٨) (١٩: ١١٧) من طريق الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد الخرساني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

والحديث يتفرد به الوليد بن مسلم، كما حكاه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد».

وأشهر من رواه عن الوليد بن مسلم هو هشام بن عمار، وحكى ابن عدي تفرد هشام به أيضا، كما أشار إلى أن كل من رواه عن الوليد بن مسلم غير هشام بن عمار فمسروق منه.

قال ابن عدي: «وهذا لا يعرف إلا بهشام بن عمار، ويقال إن يحيى بن معين كتبه عن هشام بن عمار، وقد سرقه جماعة من الضعفاء ذكرتهم في كتابي هذا، فحدثوا به عن الوليد، منهم سليمان بن أحمد الواسطي، وعلي بن جميل الرقي، وعمر بن مالك النكري البصري، وبركة بن محمد الحلبي، والحديث لهشام، قد رواه الترمذي، عن أبي مسلم عبد الرحمن بن واقد، عن الوليد بن مسلم». [١]

وقال أيضا: «ولم يحدث بهذا عن الوليد ثقة غير هشام بن عمار».[٢]

وقد رويت متابعة للوليد بن مسلم على إسناده، تابعه مروان بن محمد الطاطري.

أخرج روايته البيهقي في دلائل النبوة (٢/٢٣٢) من طريق أحمد بن الأزهر، عنه.

---

(١) الكامل في الضعفاء (٤/١٧٩). وينظر في بعض الروايات المسروقة عن الوليد بن مسلم: الضعفاء للعقيلي (٢/٣٣٥)، الكامل في الضعفاء (٤/٢٩٦، ٦/٣٦٨).

(٢) الكامل (٤/٢٩٦).

وفي إسناده نظر، فأحمد بن الأزهر صدوق تغير حفظه وصار يتلقن، فما حدث من أصل كتابه فأصح،[1] كما أن الطاطري –مع ثقته–[2] فهو شامي، وسيأتي ما في رواية الشاميين عن زهير بن محمد من كلام.

فالحديث مداره على الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد الخرساني، وزهير ثقة مخرج حديثه في الصحيح، غير أنه قد تكلم في رواية الشاميين عنه، والوليد بن مسلم منهم، وكذا من تابعه وهو محمد بن مروان الطاطري–إن صح الإسناد إليه.

قال الترمذي في السنن عقب إخراجه الحديث: «قال أحمد بن حنبل: كأنَّ زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يُروى عنه بالعراق، كأنّه رجل آخر قلبوا اسمه، يعني: لما يروون عنه من المناكير. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة».

وقال البخاري: «روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير».[3]

ولذا إنما أخرج له البخاري في الصحيح من رواية غير الشاميين.[4]

قال ابن رجب: «وفصل الخطاب في حاله رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن مروياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة».[5]

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١: ٢٥٥)، تقريب التهذيب (٥).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٩٨/٢٧)، تقريب التهذيب (٦٥٧٣).
(٣) التاريخ الكبير (٤٢٧/٣)، الضعفاء الصغير (ص٦٢).
(٤) الصحيح (رقم ٥٦٤١، ٦٢٢٩).
(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٧٧/٢).

وبهذا تعقب ابن رجب الحاكم في تصحيحه لأحاديث زهير بن محمد مطلقا بقوله: «والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً كالوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال». (١)

ويظهر أن السبب في هذه النكارة ترجع لزهير نفسه، فقد أشار أبو حاتم الرازي أنه حدث بالشام من حفظه، وفي حفظه سوء وأغاليط، قال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط».(٢)

وبسبب هذه العلة حكم الترمذي بضعف حديثه هذا، فقال عقبه: «هذا حديث غريب».

وقال ابن عدي -بعد أن أخرج له هذا الحديث مع جملة أحاديث أخرى-: «وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هذه الأحاديث».(٣)

فالحديث لا يصح عن جابر ﷺ لهذه العلة.

حديث ابن عمر ﷺ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ الرَّحْمَنِ، أَوْ قُرِئَتْ عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا لِي أَسْمَعُ الْجِنَّ أَحْسَنَ جَوَابًا لِرَبِّهَا مِنْكُمْ؟» قَالُوا: مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٧٧٩).
(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٩٠).
(٣) الكامل في الضعفاء (٤/١٨٧).

أَتَيْتُ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] إِلَّا قَالَتِ الْجِنُّ: لَا بِشَيْءٍ مِنْ نِعْمَةِ رَبِّنَا نُكَذِّبُ».

* أخرجه الطبري في التفسير (١٩٠/٢٢)، والبزار في المسند (٥٨٥٣)، والدارقطني في الغرائب والأفراد -كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٤٣٣/٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٩/٥)، وابن أبي الدنيا في الشكر (٦٨) من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا إسناد غريب.

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عَن النبي ﷺ إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال الدرقطني: «غريب من حديث نافع عنه، تفرد به إسماعيل بن أمية عنه، وعنه يحيى الطائفي، وعنه يحيى بن عباد، ولم نكتبه إلا عن أبي حامد الحضرمي».

فهذا الخبر لا يصح، وعلته هي حال يحيى بن سليم الطائفي وتفرده بهذا الإسناد الذي يستغرب من جهته، فيحيى بن سليم الطائفي، متكلم في حفظه.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «يحيى بن سليم كذا وكذا، والله إن حديثه. يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده». وقال البخاري: «يحْيَى بن سليم رجل صالح صاحب عبادة، يهم الكثير في حديثه، إلا أحاديث كان يسأل عنها، فأما غير ذلك فيهم الكثير، روى عن عُبَيداللَّهِ بن عمر أحاديث يهم فيها». وأشار

يعقوب الفسوي إلى اختلاف حاله بين ما إذا حدث من كتابه أو حفظا، فإذا حدث من حفظه تعرف وتنكر. (١)

أثر ابن عباس

عن ابن عباس ﷺ أنه كان إذا قرأ ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] قال: لا بأيتها ربنا.

* أخرجه الطبري في التفسير (١٢٤/٢٧) عن ابن حميد، عن مهران، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، وغيره، عن مجاهد، عنه.

وهذا الإسناد فيه محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف جداً، ضعفه عدد من النقاد، وأجمع حفاظ الري على ضعفه، بل منهم من يتهمه، ومنهم من يحسن الرأي فيه. (٢)

ومهران هو ابن أبي عمر العطار، وثقة أبو حاتم، وابن معين في رواية، وتكلم في أخرى في روايته عن سفيان الثوري، قال ابن معين: «كان شيخا مسلما، كتبت عنه، وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان». وهذا الحديث من روايته عن الثوري.

وقال البخاري: «سمعت إبراهيم بن موسى يضعف مهران». وقال البخاري: في حديثه اضطراب».

---

(١) العلل الكبير (٣٩٥/١)، تهذيب الكمال (٣٦٥/٣١)، تهذيب التهذيب (٢٢٦/١١). قال ابن حجر في التقريب (٧٥٦٣): "صدوق سيء الحفظ".

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٢٤/٨)، تهذيب الكمال (٩٧/٢٥)، قال ابن حجر في التقريب (٥٨٣٤): "حافظ ضعيف".

أما ابن عدي فهو يبرئ مهران العطار إن روى عنه ابن حميد، فقد ذكر لمهران عددا من الأحاديث من رواية حميد عنه، وقال: «وكل هذه الأحاديث عن مهران إلا القليل يرويه عن مهران ابن حميد، وابن حميد له شغل في نفسه مما رماه الناس، ومهران على الأصول خير منه. [1]

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٤٢٩/٧)، الكامل في الضعفاء (٢٢٤/٨)، تهذيب الكمال (٥٩٧/٢٨)، قال ابن حجر في التقريب (٦٩٣٣): "صدوق له أوهام سيء الحفظ ".

المطلب الثاني: ما ورد في قوله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُون أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُون﴾ [الواقعة:٥٨، ٥٩]

﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُون أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُون﴾ [الواقعة:٦٣، ٦٤]

﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُون أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُون﴾ [الواقعة:٦٨، ٦٩]

﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُون أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُون﴾ [الواقعة:٧١، ٧٢]

ورد فيها أثر عن علي ﷺ.

أثر علي ﷺ

عَنْ حُجْرِ بْنِ قَيْسٍ الْمَدَرِيِّ، قَالَ: بِتُّ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ يَقْرَأُ فَمَرَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُون أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُون﴾قَالَ: بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ، ثَلَاثًا، " ثُمَّ قَرَأَ ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُون أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُون﴾ قَالَ: بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ، بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ، بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُون أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُون﴾ قَالَ: بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُون أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُون﴾ قَالَ: بَلْ أَنْتَ يَا رَبِّ، ثَلَاثًا.

* أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٧٨٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٤٦)، وفي شعب الإيمان (٢٣٦) من طريق أحمد بن حنبل، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن شداد بن جابان الصنعاني، عن حُجْرِ بن قيس الْمَدَرِيِّ، به.

وقد اختلف في إسناده على عبدالرزاق:

فرواه الإمام أحمد عنه بالوجه السابق، والإسناد إلى أحمد صحيح.

ورواه الدبري راوي المصنف، وعبد بن حميد، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن شداد بن جابان قال: بت عند حُجْرِ الْمَدَرِيِّ، فسمعته وهو يصلي من الليل.. الحديث.

* أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤٠٥٣)، والمستغفري في فضائل القرآن (٨٥) من طريق عبد بن حميد، كلاهما (الدبري، وعبد بن حميد) عن عبدالرزاق، به.

فجعله من مسند حُجْرِ الْمَدَرِيِّ، لا علي بن أبي طالب.

وقد جاء هذا الوجه الأخير من رواية الإمام أحمد في العلل (رواية عبدالله رقم ٥٥٢) معلقا عن شداد بن جابان.

فأحمد يُروى عنه الوجهان.

أما حال إسناده، فقال الحاكم بعد أن أخرجه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

غير أن شداد بن جابان: قال أحمد عنه: «شيخ روى عنه معمر».

وأورده البخاري في التاريخ، وابن أبي حاتم في الجرح، ولم يذكرا فيه شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات.(١)

فشداد بن جابان فيه جهالة، ولعل كلام أحمد يشير إلى هذه الجهالة.

أما حُجْرِ بن قيس الْمَدَرِيِّ، فهو تابعي مخضرم، أدرك الجاهلية، وسمع من زيد بن ثابت ﷺ، وعلي ﷺ، وسمع منه شداد بن جابان وغيره، وهو ثقة.(٢)

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٣١٩)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٢٨/٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٣/٤)، الثقات لابن حبان (٤٤١/٦).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٤٧٥/٥)، تهذيب التهذيب (٢١٥/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٨/٤)، التقريب (١١٤٥).

المطلب الثالث: ما ورد في قوله تعالى:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد:١٦]

ورد فيها أثر عن ابن عمر ﷺ.

أثر عبدالله بن عمر ﷺ

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ: كَانَ إِذَا أَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد:١٦] بَكَى حَتَّى يَبُلَّ لِحْيَتَهُ الْبُكَاءُ، وَيَقُولُ: بَلَى يَا رَبِّ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء (رقم٧٧)، والشجري في الأمالي الخميسية –كما في ترتيب الأمالي–(٢٧١٣) من طريق الحسن بن الصباح البزار، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عثمان بن واقد، عن نافع، به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، عدا الحسن بن الصباح، وعثمان بن واقد، وهو ابن عبدالله بن عمر.

فالحسن بن الصباح، هو أبو علي البزار البغدادي، وثقه أحمد، وقال أبو حاتم: «صدوق"، وقال النسائي في كتاب "الأسماء والكنى": «ليس بالقوي"، وفي كتابه الآخر تسمية شيوخه: «صالح».[1]

وعثمان بن واقد، قال أحمد، وابن معين (في رواية الدارمي)، والدارقطني: «لا بأس به"، وقال ابن معين (في رواية الدوري)، وابن شاهين: «ثقة».

(١) تاريخ بغداد (٢٩٩/٨)، تهذيب الكمال (١٩١/٦)، قال ابن حجر في التقريب (١٢٥١): "صدوق يهم".

أما أبو داود فضعفه، ولم يقنع بقول ابن معين فيه بتوثيقه، قال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه، فقال: ضعيف، قلت لأبي داود: إن عباس بن محمد يحكي عن يحيى بن معين إنه ثقة؟ فقال: هو ضعيف، حدّث هذا أن النبي ﷺ قال: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل». ولا نعلم أن أحدا قال هذا غيره».[1]

فهذا الإسناد لا بأس به إن سلم من المخالفة الآتية في لفظه:

فقد روي من وجه آخر عن أبي أسامة بدون آخره محل الشاهد:

* فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٦٤٧) -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٣٠٥/١)-

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٣٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٧/٣١) من طريق الحسن بن حماد الضبي،

كلاهما (ابن أبي شيبة، والحسن بن حماد) عن أبي أسامة به، بلفظ: كان عبدالله بن عمر إذا قرأ هذه الآية ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد:١٦] بكى حتى يغلبه البكاء.

وابن أبي شيبة، والحسن بن حماد ثقتان،[2] إلا أن مثل هذه المخالفة قد تأتي اختصارا في الرواية، وهو أثر موقوف، وإسناد الحسن بن الصباح لا بأس به، وعثمان بن واقد وإن تكلم فيه، فحاله في هذا الحديث قوي، فهو من رواية عن أهل بيته، فعبدالله بن عمر جده، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٢/٦)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم٧٣٧)، تهذيب الكمال (٥٠٤/١٩-٥٠٥). قال ابن حجر في التقريب (٤٥٢٦): "صدوق ربما وهم".

(٢) ينظر في ابن أبي شيبة: تهذيب الكمال (٣٤/١٦)، التقريب (٣٥٧٥). وينظر في الحسن بن حماد: تهذيب الكمال (١٣٣/٦)، التقريب (١٢٣١).

المطلب الرابع: ما ورد في قوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠].

ورد فيها حديث عن أبي هريرة ﷺ، والبراء بن عازب ﷺ، وجابر ﷺ، وموسى بن أبي عائشة، عن رجل من الصحابة، وقتادة مرسلاً، وابن عباس موقوفا.

حديث أبي هريرة

عَنْ إِسْمَاعِيل بْنُ أُمَيَّةَ، سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ **﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين:١]** فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا: **﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨]** فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ: **﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١]** فَانْتَهَى إِلَى **﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠]** فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَمَنْ قَرَأَ: وَالْمُرْسَلَاتِ، فَبَلَغَ: **﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠]** فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ ».

قَالَ إِسْمَاعِيلُ: ذَهَبْتُ أُعِيدُ عَلَى الرَّجُلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَنْظُرُ لَعَلَّهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، أَتَظُنُّ أَنِّي لَمْ أَحْفَظْهُ، لَقَدْ حَجَجْتُ سِتِّينَ حَجَّةً، مَا مِنْهَا حَجَّةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ الْبَعِيرَ الَّذِي حَجَجْتُ عَلَيْهِ.

وهذا الحديث يرويه إسماعيل بن أمية، واختلف عليه على عدة أوجه:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن الأعرابي، عن أبي هريرة.

* أخرجه أبو داود (٨٨٧)، والترمذي (٣٣٤٧)، وأحمد (٧٣٩١)، والحميدي (٩٩٥)، وابن أبي حاتم في العلل (٧١٦/٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة

(٤٣٦)، والدارقطني في العلل (٢٤٧/١١)، والبيهقي في الكبرى (٣٧٤٣)، وفي شعب الإيمان (١٩٢٩)، والبغوي في شرح السنة (٦٢٣).

ولفظ الترمذي، وابن أبي حاتم مختصر بذكر الجواب في سورة التين فقط.

وهذا الوجه فيه الراوي عن أبي هريرة وهو الأعرابي الذي لم يسم.

قال الترمذي: «هذا حديث إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة ولا يسمى».

الوجه الثاني: شعبة، عن إسماعيل بن أمية، عن رجل صدوق، عن أبي هريرة.

* أخرجه إسحاق بن راهويه، وابن مردويه -كما في نتائج الأفكار (٤١/٢)- من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة ، مختصرا.

وعلقه الدارقطني في العلل (٢٤٧/١١) عن شعبة.

وهذا الوجه فيه متابعة للوجه الأول الذي يرويه ابن عيينة، وآفته جهالة الرجل عن أبي هريرة.

الوجه الثالث: يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة.

* أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٧١٨/٤)، والحاكم في المستدرك (٥٥٤/٢) (٣٨٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩٢٨). ولفظه بذكر الجواب في سورتي القيامة والتين.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وتصحيح الحاكم للإسناد متعقب بقول الذهبي في الميزان: «أبو اليسع لا يُدرى من هو، والسند بذلك مضطرب». (١)

وكذا متعقب بحال يزيد بن عياض الراوي عن إسماعيل، وهو ابن جُعْدُبة، المدني البصري، فهو منكر الحديث، وكذبه الإمام مالك وغيره. (٢) ولذا قال ابن حجر: «وعجبت للحاكم كيف خفي عليه حاله حتى صححه». (٣)

الوجه الرابع: نصر، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة.

* أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٧١٨)-ومن طريقه الشجري في الأمالي -كما في ترتيب الأمالي-(٤٩٧، ٥٨٠) من طريق نصر.

والدارقطني في العلل معلقا (٢٤٦/١١) عن إبراهيم بن أبي يحيى.

وفي رواية ابن أبي يحيى قال في اسم الراوي عن أبي هريرة "سعد بن عبد الرحمن" بدل محمد بن عبدالرحمن بن سعد.

وهذا الوجه منكر.

فإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، هو الأسلمي، متروك. (٤)

أما نصر، فورد في إسناد أبي بكر الشافعي في الغيلانيات غير منسوب لأبيه، وأخرجه الشجري من طريقه منسوبا إلى "ابن حاجب" في موضع، ومفسرا

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٥٨٩/٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢١/٣٢)، التقريب (٧٧٦١).

(٣) نتائج الأفكار (٤٥/٢).

(٤) تهذيب الكمال (١٨٤/٢)، التقريب (٢٤١).

به في الموضع الآخر، وذكره الدارقطني في العلل من غير نسبة، ونسبه حجر فسماه "نصر بن طريف».

ونصر بن طريف، هو أبو جُزي القصاب، كذاب، متروك الحديث.[١]

أما نصر بن حاجب الخراساني، فهو من نيسابور، نزل المدائن، ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عن أبى نهيك، والعلاء بن عبد الرحمن، وجرير بن زيد، وعنه عنبسة بن سعيد قاضى الري.

قال أبو حاتم: «صالح الحديث"، وقال أبو زرعة: «صدوق لا بأس به"، وقال ابن معين (في رواية الدوري)، وأبو داود: «ليس بشيء"، وقال النسائي: «ليس بثقة"، وقال البيهقي: «ليس بالقوي». وذكره ابن عدي في الكامل لقول ابن معين فيه. [٢]

وفي تعيين أحدهما، لم أجد من يذكر رواية إبراهيم بن طهمان عن واحد منهما، أو روايتهما عن إسماعيل بن أمية، وطبقتهما متقاربة، فهما على الاحتمال.

وهناك ثالث ممن اسمه نصر ويروي عنه إبراهيم بن طهمان، وهو نصر بن عمران، وهو ثقة، إلا أن طبقة هذا الثالث متقدمة، فهو يروي عن الصحابة كعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، ومتوفى سنة (١٢٨هـ)،[٣]

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٦/٨)، ميزان الاعتدال (٢٥١/٤).
(٢) تاريخ ابن معين –رواية الدوري–(٤٧٧٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٦/٨)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٩٠/٥)، تاريخ بغداد (٣٧٤/١٥)، تاريخ الإسلام (٩٩٠/٣)، ميزان الاعتدال (٢٥٠/٤)، لسان الميزان (١٥٢/٦).
(٣) تهذيب الكمال (٣٦٢/٢٩).

بينما توفي نصر بن حاجب سنة (١٤٥هـ) كما ذكره الذهبي، وقريب منه وفاة نصر بن طريف.

وقد جزم ابن حجر بأنه ابن طريف، فضعف الإسناد به، فقال بعد ذكره الطرق عن إسماعيل بن أمية: «وجميع هذه الطرق لا تثبت، فإن نصر بن طريف شديد الضعف، وكذا ابن أبي يحيى، وكذا يزيد بن عياض».[١]

الوجه الخامس: معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن النبي ﷺ مرسلاً مختصراً.

* أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤٠٥٢)، وفي التفسير (٣٦٥٨).

الوجه السادس: إسماعيل بن عُلية، عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبي هريرة موقوفا.

* أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٩٨)، وابن أبي حاتم في العلل (٧١٧/٤)، والدارقطني في العلل (٢٤٨/١١)، والمستغفري في فضائل القرآن (٨٢)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٤٣/٢). ولفظه بالآيات الثلاث.

هذا الوجه سئل عنه ابن عيينة –وهو راوي الوجه الأول عن إسماعيل بن أمية–فجاء في سؤال ابن المديني: «قلت لسفيان بن عيينة: فإن إسماعيل بن علية رواه عنه، أعني عن إسماعيل بن أمية عن عبدالرحمن بن القاسم، رجل من أهل مكة، عن أبي هريرة: إذا قرأ أحدكم ﴿لا أقسم﴾ فقال سفيان: لم نحفظ».[٢]

(١) نتائج الأفكار (٤٥/٢).
(٢) العلل للدارقطني (٢٤٨/١١)، نتائج الأفكار (٤٤/٢).

قال ابن المديني: «وعبدالرحمن بن القاسم المذكور مكي، والمحفوظ رواية ابن عيينة وتابعه شعبة».[١]

وشعبة هو راوي الوجه الثاني، وقد قال فيه: عن رجل صدوق، بدل رجل أعرابي.

وممن رجح الوجه الذي يرويه ابن عيينة أيضا: الدارقطني.[٢]

ورجح أبو زرعة الرازي طريق إسماعيل بن علية الموقوف على أبي هريرة. [٣]

والأقرب ما قاله ابن المديني، والدارقطني، والله أعلم.

ويبقى وجه قوي أيضا، وهو ما رواه معمر، عن إسماعيل بن أمية مرسلا.

وكلا هذين الوجهين المرجحين في كلام من تقدم من النقاد أو الثالث ضعيف بعد ذلك:

فالوجه الذي يرويه ابن عيينة ومن تابعه فيه جهالة الراوي عن أبي هريرة.

والوجه الذي يرويه ابن علية فيه عبدالرحمن بن القاسم الراوي عن أبي هريرة، وعبدالرحمن هذا إن لم يكن ابن محمد بن أبي بكر الصديق، فلم أقف على عينه ولا حاله.[٤] وفي كلام ابن المديني إشارة إلى أنه

ليس هو ابن أبي بكر الصديق، بل هو رجل فيه جهالة.

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٤٤/٢).

(٢) العلل للدارقطني (٢٤٧/١١).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٧١٨/٤).

(٤) ينظر: المتفق والمفترق للدارقطني (١٤٩٩/٣).

كما أن هذا الإسناد منقطع، فعبدالرحمن لم يسمع من أبي هريرة، كما نقله ابن حجر عن الدارقطني.[١]

والوجه الذي يرويه معمر، هو وجه مرسل.

حديث البراء بن عازب ﷺ

قال البراء بن عازب: لما نزلت هذه الآية ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] قال رسول الله ﷺ: «سبحانك، وبلى».

* أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (٣٠٤)، وابن مردويه كما في نتائج الأفكار (٤٦/٢)، والحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٦/٢) من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن شعيب بن بيان، عن شعبة، عن يونس الطويل جليس لأبي إسحاق الهمداني، عن البراء.

وهذا سند ضعيف جداً، محمد بن يونس الكديمي: ضعيف، وقد اتهمه بالكذب غير واحد من الأئمة. [٢]

حديث جابر ﷺ

عن جابر بن عبدالله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قرأت ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[التين:١] فبلغت ﴿بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] فقل: بلى». وإذا قرأت ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١] فبلغت ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] فقل: بلى.

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٤٤/٢).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٦٦/٢٧)، التقريب (٦٤١٩).

* أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٧٠) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله.

وأخرجه من هذا الطريق: ابن المنذر في تفسيره، وابن أبي داود في الشريعة، وابن مردويه، كما في نتائج الأفكار لابن حجر (٤٦/٢).

وفي سنده إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وهو متروك الحديث. (١)

وتابعه أبو بكر الهذلي.

أخرج روايته الدارقطني في الأفراد -كما في نتائج الأفكار (٤٦/٢).

وأبو بكر الهذلي متروك أيضاً. (٢)

حديث موسى بن أبي عائشة، عن رجل من الصحابة

عن موسى بن أبي عائشة قال: كان رجل يصلي فوق بيته، وكان إذا قرأ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] قال: سبحانك، فبلى، فسألوه عن ذلك فقال: سمعته من رسول الله ﷺ.

* أخرجه أبو داود في السنن (٨٨٤) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٤٢)، والبغوي في شرح السنة (٦٢٤)-من طريق محمد بن جعفر،

وأبو عبيد في فضائل القرآن (١٩٦)، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

وابن أبي حاتم في التفسير (١٩٠٧٣) من طريق شبابة،

ثلاثتهم (محمد بن جعفر، وأبو النضر، وشبابة) عن شعبة، عن موسى بن أبي عائشة، به.

---

(١) تهذيب الكامل (٤٤٦/٢)، التقريب لابن حجر (٣٦٨).

(٢) تهذيب الكامل (١٥٩/٣٣)، التقريب لابن حجر (٨٠٠٢).

هذا إسناد محمد بن جعفر، وقال أبو النضر: عن موسى بن أبي عائشة، عن رجل، عن آخر، عن آخر.

وأشار ابن حجر إلى أن سلم بن قتيبة، رواه عن شعبة، فلم يسم الصحابي.[١]

وتابع شعبة إسرائيل بن أبي يونس، عن موسى بن أبي عائشة، وقال في إسناده: أن رجلاً حدثهم قال: أمّهم رجل يوماً فقرأ.." الحديث.

* أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٣٤٢٢).

فهذا الوجه هو الصواب عن شعبة، ثم هذا الوجه ضعيف بعد شعبة، فموسى بن أبي عائشة يروي عن التابعين،[٢] فحديثه مرسل، وفي الروايات الأخرى عن شعبة جهالة عدد من الرواة.

حديث قتادة، عن النبي ﷺ

كان قتادة إذا تلا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] قال: «بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين» أحسبه كان يرفع ذلك؛ وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] قال: «بلى»، وإذا تلا: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠] قال: «آمنت بالله، وبما أنزل».

* أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٣٦٥٦)، والطبري في تفسيره (٥٢٦/٢٤)، من طريق معمر، والطبري في تفسيره (٥٢٥/٢٤) من طريق سعيد، كلاهما (معمر، وسعيد) عن قتادة.

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٤٦/٢).

(٢) التاريخ الكبير (٢٨٩/٧)، تهذيب الكمال (٩٠/٢٩)، تحفة التحصيل (ص٣٢٠).

هذا لفظ معمر عند ابن جرير، ولفظ سعيد، ومعمر عند عبدالرزاق بآية التين فقط، وقال سعيد في إسناده: «ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم" بدل قوله: «أحسبه يرفع ذلك».

وهو حديث مرسل، فقتادة بن دعامة من صغار التابعين.

أثر ابن عباس ﷺ

عن ابن عباس قال: «إذا قرأ أحدكم: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١] فليقل: سبحان ربي الأعلى، وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] فليقل: اللهم فبلى، أو اللهم سبحان ربي فبلى».

* أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤٠٥١) عن معمر،

وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢٠٤) عن عبدالرحمن، عن سفيان الثوري،

وابن الضريس في فضائل القرآن (١٣) والمستغفري في فضائل القرآن (٧٢) من طريق شعبة،

وابن جرير في التفسير (٣١٠/٢٤) من طريق عنبسة،

وفي (٥٢٦/٢٤) من طريق أبي وكيع الجراح بن مليح،

والمستغفري في فضائل القرآن (٧١) من طريق أبي الأحوص،

ستتهم (معمر، وسفيان، وشعبة، وعنبسة، وأبو وكيع، وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي،

والمستغفري في فضائل القرآن (٧٣) من طريق أيوب،

كلاهما (أبو إسحاق، وأيوب) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

ولم يذكر أبو إسحاق (من رواية الثوري، وأبي الأحوص) آية الأعلى.

وفي رواية أيوب زيادة: وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] قال: بلى.

وفي رواية الثوري: «أنه قرأ في الصلاة».

وهذا الإسناد منقطع، فأبو إسحاق لم يسمع من سعيد بن جبير، قال البخاري: «لا أعرف لأبي إسحاق سماعا من سعيد بن جبير». (١)

وقد روي من وجه آخر بإدخال واسطة، إلا أنه قد اختلف في رفعه ووقفه:

* فأخرجه أبو داود (٨٨٣)، وأحمد (٢٠٦٦)، والطبراني في الكبير (١٢٣٣٥)، والحاكم في المستدرك (٩٧٠)، البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٤١) من طريق وكيع، عن إسرائيل،

وابن أبي حاتم في التفسير (١٩٠٧٤) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان،

كلاهما (وكيع، والثوري) عن أبي إسحاق، عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، موقوفا في رواية سفيان، ومرفوعا في رواية وكيع، ولفظه بآية الأعلى في رواية وكيع، وبآية القيامة في رواية الثوري.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، لكن قال أبو داود عقبه: «خُولفَ وكيعٌ في هذا الحديث، رواه أبو وكيع وشعبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس موقوفًا».

وهذا هو الصواب، وقد تقدم أن معمر، وأبا الأحوص، وعنبسة، الثوري، تابعوا شعبة وأبا وكيع على وقفه على ابن عباس، وكذا لم يذكروا في إسناده "مسلم البطين».

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٤٥).

أما رواية الثوري بذكر "مسلم البطين" فهي من رواية أبي الزبير عنه، وقد رواه ابن مهدي عنه بدون هذه الواسطة، وابن مهدي من أثبت أصحاب الثوري وأرفعهم، أما الزبيري فدونه مع ثقته.[1]

فالراجح وقفه عن ابن عباس، وبدون ذكر الواسطة بين أبي إسحاق وسعيد بن جبير، فهو موقوف منقطع.

أما رواية أيوب بمتابعة أبي إسحاق، فهي من رواية معمر، ويرويه عن معمر عبدالرزاق، وقد اختلف عليه، فرواية المصنف (الدبري): عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، ورواه الحسن بن علي: عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب.

والحسن بن عبدالأعلى البوسي، شيخ الطبراني، ممن سمع من عبدالرزاق بأخرة،[2] وفيه قول الذهبي:

«ما علمت به بأسا».[3]

وقد خولف هذا الوجه عن سعيد بن جبير من مسند ابن عباس بوجه آخر:

فأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٠٣)، والآجري في الشريعة (٦٧٢)، والحاكم في المستدرك (٣٩٢٣)، والمستغفري في فضائل القرآن (٨٨) من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر بأول الحديث: بآية ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وليس فيه محل الشاهد.

---

(١) شرح العلل (٢/٧٢٢).

(٢) الشذا الفياح لابن الأبناسي (٢/٧٦٩)، الكواكب النيرات (ص٢٦٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٣٥١).

وهذا إسناد صحيح، وجعفر بن أبي وحشية ثقة، وله اختصاص بسعيد بن جبير.

قال البرديجي: «من أثبت الناس في سعيد بن جبير». (١)

فإن لم يكن له إسنادان عن سعيد بن جبير، فالراجح هذا الوجه الأخير من مسند ابن عمر، وليس فيه محل الشاهد من البحث.

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٠١/٣)، تهذيب الكامل (٨٤/٢).

المطلب الخامس: ما ورد في قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان:١]

ورد فيها أثران موقوفان، أحدهما عن عمر بن الخطاب ﷺ، والآخر عن ابن مسعود ﷺ.

أثر عمر بن الخطاب ﷺ

عن جعفر بن بُرقان قال: بلغني أن عمر بن الخطاب تلا هذه الآية: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان:١] فقال: إي وعزتك يا رب، فجعلته سميعاً بصيراً، وحياً وميتاً.

* أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٧٩).

وجعفر بن برقان ثقة، وإنما تكلموا في حديثه عن الزهري خاصة، غير أنه لم يسمع من عمر بن الخطاب، وقد روى هذا الأثر عنه بلاغا، فالإسناد منقطع.(١)

وقد روى جعفر بن برقان هذا الخبر عن عبدالله بن مسعود، وهو الآتي:

أثر ابن مسعود ﷺ

عن عبدالله بن مسعود ﷺ أنه سمع رجلاً يقرأ: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان:١] فقال: إي وعزّتك، فجعلته سميعاً بصيراً، وحيّاً وميتاً.

* أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٩٤)، والمستغفري في فضائل القرآن (٧٨) من طريق جعفر بن برقان، عن يزيد بن أبي زياد، أن عبدالله بن مسعود سمع رجلا.. الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال (١١/٥)، التقريب (٩٣٢).

وهذا سند ضعيف، فيزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي الكوفي، ضعيف،[١] وكذا لم يدرك عبدالله بن مسعود، فهو منقطع أيضا.

وكلا الأثرين (عمر، وابن مسعود) رواهما كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، وكثير ثقة،[٢] فكلا الأثرين صحيح عن جعفر بن برقان، ولكن علة الخبر ممن دونه.

(١) تهذيب الكمال (١٣٥/٣٢)، التقريب (٧٧١٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٦٣/٢٤)، التقريب (٥٦٣٣).

المطلب السادس: ما ورد في قوله تعالى:

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠].

ورد فيها حديثان: عن أبي هريرة ﷺ، وقتادة، عن النبي ﷺ.

حديث أبي هريرة:

عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ومن قرأ المرسلات فبلغ **﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠]** فليقل: آمنا بالله.

وهو حديث ضعيف.

وقد تقدم تخريجه والكلام عليه مفصلا.

حديث قتادة، عن النبي ﷺ

كان قتادة إذا تلا: **﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨]** قال: «بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين» أحسبه كان يرفع ذلك؛ وإذا قرأ: **﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠]** قال: «بلى»، وإذا تلا: **﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠]** قال: «آمنت بالله، وبما أنزل».

وهو حديث مرسل، فقتادة بن دعامة من صغار التابعين.

وقد تقدم الكلام عليه عند آية القيامة الآية الرابعة: قوله تعالى: **﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾**.

المطلب السابع: ما ورد في قوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨].

ورد فيها أربعة أحاديث مرفوعة (جابر ﷺ، وأبو هريرة ﷺ، وقتادة، وصالح أبو الخليل)، وأثر موقوف عن ابن عباس ﷺ.

حديث جابر ﷺ

عن جابر بن عبدالله ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قرأت: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[التين:١] فبلغت ﴿بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] فقل: بلى. وإذا قرأت: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١] فبلغت ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] فقل: بلى».

* أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٧٠) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله.

وتابع إسحاق بن أبي فروة: أبو بكر الهذلي، وكلاهما متروك، وقد تقدم الكلام عليه عند الآية الرابعة.

حديث أبي هريرة ﷺ

عَنْ إِسْمَاعِيل بْنُ أُمَيَّةَ، سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين:١] فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١] فَانْتَهَى إِلَى ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَمَنْ قَرَأَ: وَالْمُرْسَلَاتِ، فَبَلَغَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[المرسلات:٥٠] فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ ».

وهذا الحديث قد رُوي من أوجه متعددة، وهو حديث لا يصح عن أبي هريرة، وقد تقدم الكلام عليها مفصلا.

حديث قتادة، عن النبي ﷺ

كان قتادة إذا تلا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] قال: «بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين» أحسبه كان يرفع ذلك؛ وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] قال: «بلى»، وإذا تلا: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠] قال: «آمنت بالله، وبما أنزل».

وهو حديث مرسل، فقتادة بن دعامة من صغار التابعين.

وقد تقدم الكلام عليه عند آية القيامة الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾.

حديث صالح أبي الخليل، عن النبي ﷺ

عن صالح أبي الخليل قال: كان النبي ﷺ إذا أتى على هذه الآية ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] يقول: «سبحانك، فبلى».

* أخرجه عبد بن حميد في تفسيره -كما في نتائج الأفكار لابن حجر (٥١/٢).

وصالح هو ابن أبي مريم الضبعي البصري، تابعي ثقة.[١]

قال ابن حجر عقبه: «رجاله ثقات، لكنه مرسل أو معضل».

فصالح روى عن عدد من الصحابة، لكن روايته عن أكثرهم مرسلة، ومنهم من لم يثبت له سماع من الصحابة،[٢] فاحتمال السقط باثنين أكبر، فهو معضل.

---

(١) تهذيب الكمال (٨٩/١٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٩٠/١٣)، جامع التحصيل (ص١٩٨).

أثر ابن عباس ﷺ

* أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٧٣) من طريق معمر، عن أيوب، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان إذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] قال: اللهم سبحانك بلى وإذا قرأ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١] قال: سبحان ربي الأعلى وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] قال: بلى.

وروي الحديث من وجه آخر عن معمر، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهو الأشبه، كما روي مرفوعا، والصواب وقفه، وهو منقطع أيضا.

وقد تقدم الكلام عليه مفصلا.

خلاصة الحكم على الأحاديث والآثار:

تقدم أن بعض الأحاديث المتقدمة في البحث تكلم عنها النقاد بالتضعيف، فمن ذلك حديث أبي هريرة، عن النبي اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين:١] فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨].. » الحديث.

فهذا الحديث تكلم عنه ابن المديني، وأبو زرعة، والدارقطني، والترمذي، فرجح ابن المديني، والدارقطني، والترمذي الوجه الذي يرويه سفيان بن عيينة، وهو الوجه الذي فيه راو مجهول، بينما رجح أبو زرعة الوجه الموقوف على أبي هريرة، فالحديث لا يصح عندهم مرفوعا.

كما تكلم الترمذي على حديث جَابِرٍ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الجِنِّ لَيْلَةَ الجِنِّ... » الحديث.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد». ونقل كلام أحمد في رواية زهير.

ولم أقف على تصحيح ناقد لحديث مرفوع من أحاديث البحث، مع تخريج بعضهم لما أخرجوا منها، وليس في الصحيحين منها شيء، غير أن الحاكم أخرج حديثين منها وأثرًا موقوفًا، وصححها:

١-حديث ابن عباس مرفوعا في قراءة آية القيامة ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] وقد تبين من خلال دراسته أنه حديث معلول لا يصح مرفوعا، والصواب وقفه، ثم هو منقطع بعد ذلك.

٢-كما صحح الحاكم حديث أبي هريرة مرفوعا في قراءة آيتي التين ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨] والقيامة ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة:٤٠] وهو تصحيح متعقب بضعف بعض رواة إسناده، واضطرابه، بل قال ابن حجر: «وعجبت للحاكم كيف خفي عليه حاله حتى صححه».[1]

٣-وكذا صحح الحاكم خبر علي بن أبي طالب موقوفا من رواية حُجْرِ بْنِ قَيْسٍ الْمَدَرِيِّ عنه، في قراءة الآيات من سورة الواقعة، وفي تصحيحه نظر كما تقدم بسطه.

ويبقى هل يمكن أن تعضد الأحاديث في هذا الباب بعضها بعضا؟

---

(١) نتائج الأفكار (٢/٤٥).

ذهب الحافظ ابن حجر إليه، فبعد أن ساق كل طرق حديث أبي هريرة وما ذكره من شواهد –وهي الأحاديث التي تقدم عرضها–قال: «ومع تعدد هذه الطرق يتضح أن إطلاق كون هذا الحديث ضعيفاً ليس بمتَّجه، والله أعلم».

ومن خلال ما مرّ من دراسة كل حديث يجد الباحث أن في كل واحد منها ما يقعده عن الشهادة لغيره، إما لعلة في الإسناد تخرجه عن صلاحية الشهادة أصلا، أو لضعف شديد في إسناده لضعف رواته وانقطاع سنده، والله أعلم.

الخاتمة

وفي الختام، بعد توفيق الله وتيسيره ومعونته، أسجل أهم ما انتهى إليه البحث من النتائج:

أ-الأحاديث والآثار الواردة في موضوع الآيات الاستفهامية وردت في السنن وغيرها، ولم يرد منها شيء في الصحيحين.

ب-اعتنت الكتب المسندة المبوبة على إيراد جملة من هذه الأحاديث والترجمة لها بشيء من فقهها وما تدل عليه.

ج-ما ورد من أحاديث هو في عدد من الآيات الاستفهامية، وتبقى آيات أخرى في معناها لم أقف على حديث ورد فيها، لكن يمكن قياس بعض المواضع التي لم يرد فيها حديث على غيرها مما ورد فيه حديث مع ملاحظة المعنى والسياق.

د-ما وقفت عليه من كلام النقاد هو في تضعيف بعض ما ورد من أحاديث الجوابات عن الآيات الاستفهامية، ولم أقف على قول ناقد صحح حديثا مرفوعا منها، سوى الإمام الحاكم في كتابه "المستدرك" فقد صحح حديثين منها وأثرًا موقوفًا، وفي هذا التصحيح نظر.

هـ-ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح المجموع بعض الأحاديث ببعض، ومنهم الحافظ ابن حجر، وفي هذا الشد بالمجموع مناقشة تقدمت.

و-صحت بعض الآثار عن الصحابة في الموضوع -على قلتها- والتصحيح فيها محتمل.

كما أوصي:

–بدراسة ما ورد من أحاديث في الأنواع الأخرى، مثل ما يقوله قارئ القرآن عند مجيء آية رحمة، أو عذاب، أو تنزيه، ومنها ما يقوله قارئ القرآن عند ورود أمر بتسبيح ونحوه، وهذا كما أنه مفيد في نفسه، فهو مفيد أيضا في اكتمال فقه المسألة، فالباب في الفقه واحد، وهو امتثال معنى الآية.

وأخيرا وأحمده سبحانه أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

-أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي، تحقيق محمود نصار، والسيد يوسف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

-جزء الألف دينار، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، تحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار النفائس، حَوَلِّي.

-الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق رفعت فوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

-الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق بشير عيون، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، مكتبة دار البيان، دمشق، مكتبة المؤيد، الطائف.

-البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق ديوسف المرعشلي، وجمال الذهبي، والكردي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

-التاريخ الكبير، للإمام البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

-تاريخ بغداد، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

-التذكار في أفضل الأذكار من القرآن الكريم، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

-تفسير القرآن، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار المعرفة بيروت.

-تفسير القرآن العظيم، لعبدالرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة نزار الباز، السعودية.

-تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

–تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

–الثقات، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق محمد عبدالمعيد خان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

–جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تصوير عن طبعة مصطفى البابي الحلبي.

–الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى (د٠ث)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

–دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت.

–الرقة والبكاء : للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد القرشي، المعروف " بابن أبي الدنيا " تحقيق محمد خير رمان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة العبيكان الرياض.

–السنن : لأبي داود السجستاني، تحقيق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، دار الحديث، بيروت.

–السنن، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

–السنن (الجامع الكبير)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.

–السنن، لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة ١٣٩٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

–السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

-شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
-شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق د/همام سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار، الأردن.
-شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
-الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الوطن- الرياض.
-الشكر، لابن أبي الدنيا، تحقيق طارق طنطاوي، الطبعة الأولى (د٠ث)، مكتبة القرآن، القاهرة.
-كتاب الضعفاء، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
-عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني، لسليم الهلالي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم، بيروت.
-العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد المباركفوري، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار العاصمة، الرياض.
-العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، مطابع الحميضي.
-العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني. تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض. من المجلد ١-١١.
-العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل رواية عبدالله، تحقيق وصي الله عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض.

–الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح الصالحي الحنبلي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ –٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة.

–فضائل القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس، تحقيق د مسفر الغامدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار حافظ للنشر والتوزيع.

–فضائل القرآن، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري، تحقيق د/أحمد بن فارس السلوم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، دار ابن حزم، بيروت.

–فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق أحمد بن عبدالواحد الخياطي الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، طبع وزرا الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب،

–الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم " تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

–الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، دار الفكر، بيروت.

–لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

–مختصر قيام الليل، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره أحمد بن علي المقريزي، أشرف عليه : محمد إلياس، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، فيصل أباد باكستان.

–المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

–المسند، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

–المسند، لعبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

–المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

-المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
-المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
-المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
-المغني، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن قدامة المقدسي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح الحلو، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، دار هجر، مصر.
-ميزان الاعتدال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار لمعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

* * *